بنسبة 35٪ من تكلفته الإجمالية البالغة 114 مليون يورو

صندوق التنمية يوقّع اليوم اتفاقية قرض مع سورية لتمويل مشروع تزويد المياه في دمشق

دمشق ـ كونا: يصل المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر الى دمشق اليوم لتوقيع اتفاقية قرض مع الحكومة السورية يقوم بموجبها الصندوق بتمويل مشروع تطوير وتوسيع نظام تزويد المياه في دمشق بنسبة 35٪ من تكلفته الاجمالية البالغة نحو 114 مليون يورو.

وكان وفد فني من الصندوق وقع بالأحرف الأولى في يونيو الماضي مع الحكومة السورية ممثلة بهيئة تخطيط الدولة اتفاقية المشروع المقرر تمويله بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية والحكومة السورية بعد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية المتكاملة عن المشروع.

وقام بإعداد الدراسة ائتلاف استشاري من مكاتب عالمية من بينها مكاتب كويتية لمعالجة الشبكة الموجودة في دمشق والتي تعاني القدم ومشكلات كثيرة منها تسرب المياه بنسبة تصل الى 60٪.

يذكر ان الحكومة السورية تقدمت بطلب الى الصندوق الكويتي في عام 2001 للحصول على منحة لتمويل دراسة الجدوى لمشروع تطوير وتوسيع نظام تزويد المياه في دمشق وضواحيها ووافق الصندوق بدوره على هذه المنحة وقدم مبلغا بقيمة 325 الف دينار.

عبدالوهاب البدر

وسيعمل المشروع الذي تمتد فترة تنفيذه الى خمس سنوات على اعادة تأهيل الأنابيب الرئيسية وأنابيب التوزيع واستحداث محطات ضخ جديدة واعادة التوزيع الى نظام الري وفقا لأحدث المنظومات العالمية التي نصحت بها الدراسة باستخدام وسائل تكنولوجية متطورة لتحقيق جدوى افضل لاستخدام المياه وترشيد استخدام مصادر المياه الحالية من خلال خفض التسرب الى نسب مقبولة عالميا.

وبمساهمة الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل مشروع تطوير وتوسيع نظام تزويد المياه في مدينة دمشق يرتفع عدد المشروعات التي يمولها الصندوق في سورية الى 28 مشروعا شملت قطاعات تنموية وحيوية بلغت قيمة القروض الإجمالية لها نحو 366 مليون دينار.

العجمي: مستمرون في المطالبة بحقوق المهندسين

أعربت جمعية المهندسين عن أملها في ان تكون التسريبات والتصريحات الرسمية وغير الرسمية التي تتم مداولتها حول موضوع الكوادر ورواتب المهندسين وغيرهم من الشرائح المهنية غير صحيحة، مضيفة ان ما يتم تسريبه يلحق ضررا كبيرا بالمهندسين الذين يطالبون بكادرهم منذ نحو 15 عاما.

واكد عضو مجلس ادارة الجمعية م.هديان العجمي ان كادر المهندسين ليس كباقي المطالبات، وانه لم ينظر بعين الجدية بحجة واهية وهي الحفاظ على المال العام وزيادة بند الرواتب، مشيرا الى ان الزيادات التي أقرت للبعض قبل عدة سنوات لم تصرف، وان المهندسين نفد صبرهم من اسلوب التعامل مع كادرهم الذي قدم غير مرة ليحقق المصلحة العامة ويعطي اعضاء الجمعية دفعا للعمل في بيئة عمل تقدر جهودهم وما يقدمونه من جهود فنية وهندسية في مختلف مشاريع الدولة.

وزاد العجمي: انه قد حان الوقت للتعامل بجدية مع مطالبات الكوادر والعمل على حلها، ورغم أننا قدمنا رؤيتنا التي نتمسك بها منذ أكثر من سنتين ولقيت اهتماما واشادة من قبل المعنيين في ديوان الخدمة المدنية، الا ان مطالبتنا لاتزال دون مستوى الاهتمام وننتظر في الصف الثاني حتى في اداء الرأي، مؤكدا ان البنك الدولي

م.هديان العجمي

جهة استشارية لم تقدم في تقريرها أي حلول، وان هذا التقرير بات شماعة لعدم التجاوب مع كادر المهندسين وغيره من الكوادر المهنية حتى ان التقارير التي يتم تسريبها تارة من قبل مسؤولي البنك وتارة من جهات ومصادر مسؤولة وغير مسؤولة، تؤكد ان مجلس الخدمة المدنية سيستمر في مماطلته بتعديل أوضاع المهندسين وغيرهم من المهنيين الذين يطالبون بكوادر خاصة لهم، مشيرا الى ان الجمعية ستقوم بالتنسيق مع عدد من الجهات المهنية المعنية بالكوادر لدراسة الخطوات التي سيتم اتخاذها في الفترة المقبلة.

وزاد العجمي: انه وخلال اجتماع مسؤولي الجمعية مع المعنيين سواء في الديوان أو أثناء اللقاء بعدد من ممثلي البنك الدولي اكد لهم ان معطيات زملائهم من مسؤولي وممثلي البنك في الكويت حول الكوادر والرواتب الكويتية غير صحيحة ومبنية على معلومات من طرف واحد، مشيرا الى ان الدراسات السابقة ولقاءاتها مع المعنيين في ديوان الخدمة المدنية لقيت اشادة من قبلهم، وانها تلقت وعودا كثيرة لإقرار هذا الكادر، الا ان دراسات البنك الدولي ومماطلة مجلس الخدمة المدنية يعوقان اقرار هذا الكادر وغيره من الكوادر التي طال انتظارها، ولابد من قرار حاسم ينصف المهندسين الذين ينتظرون هذا الكادر منذ سنوات طويلة.